

تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه لنظر لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، أثناء اجتماعها التاسع عشر، التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

مقدمة

- ١- هذا تقرير مبدئي للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة تم إعداده بعد اجتماعها اللذين عُقدوا في تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.
- ٢- وقد اجتمعت اللجنة من ٣ إلى ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣. ثم اجتمعت من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.
- ٣- حضر طيلة الاجتماعين أعضاء الفريق الخمسة، أي ماريون كاودين (الرئيس)، وجون فوكس، وفريد لحد، وماري إن كوبي، وفيراثاي سانتيبرابوب.
- ٤- وجدول أعمال كل اجتماع متاح في موقع المنظمة الإلكتروني^١. وكالمعتاد كان جدول الأعمال واسع النطاق وشملاً مجالات هامة. والفروع الواردة أدناه تعرض ملخصاً للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

إصلاح منظمة الصحة العالمية

- ٥- كانت عملية إصلاح منظمة الصحة العالمية محور تركيز رئيسي في كلا الاجتماعين. وأبدت اللجنة سرورها لاعتماد نهج لإدارة المشاريع في عملية الإصلاح، وحثت على الحرص على ذلك بكل إخلاص على أن يشكل النهج جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير بأكملها. ومازال التواصل مع الموظفين يشكل جزءاً حاسماً من العملية. ومن الضروري إيلاء اهتمام كافٍ لهذا الجانب من أجل الحفاظ على قوة الدفع.
- ٦- ويُعد إصلاح تصريف الشؤون الجانب الذي مازال متأخراً في هذا الصدد، وكي يتحقق النجاح يلزم الدعم المستمر من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة ومن المجلس التنفيذي. وتحت لجنة الخبراء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة على أن تنظر في الطريقة التي تمكنها بوجه خاص، وتمكن الدول الأعضاء بوجه عام من أن تعطي معاً دفعة لمعالجة مجالات معينة حُددت في إطار تصريف الشؤون ضمن برنامج الإصلاح.
- ٧- وتقرير شركة برايس ووتر هاوس كوبرس (PricewaterhouseCoopers) عن المرحلة الثانية من التقييم، متاح الآن ويوفر المزيد من النصائح المفيدة.

١ <http://apps.who.int/gb/ieoac/index.htm> (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

الحوار الخاص بالتمويل

٨- تلقت اللجنة أحدث المعلومات عن التقدم المحرز بشأن الحوار الخاص بالتمويل في كلا الاجتماعين، مع الإشارة إلى أن الحوار الثاني الخاص بالتمويل كان مقرراً عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. عقب اجتماع اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي سياق النصائح السابقة من جانب مؤسسة برايس ووتر هاوس كوبرس (PWC) بخصوص التكاليف الإدارية والتنظيمية ناقشت اللجنة الخيارات التي تنظر فيها الإدارة فيما يتعلق بهذه التكاليف. وتؤيد اللجنة الخيارات التي تعترف بأن هذه التكاليف يستند إليها تقديم كل خدمات الخط الأمامي، وذلك من خلال التشجيع على دراسة التكاليف الإدارية والتنظيمية اللازمة لتحقيق أغراض المنظمة على أساس معلومات أوفر. وتذكر لجنة الخبراء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بأن الاعتراف الملائم بكل هذه التكاليف أمر ضروري للسلامة المالية للمنظمة في الأجل الطويل. وما لم تُحسب تكاليف تنفيذ البرامج على النحو الملائم بحيث تضع في الحسبان جميع المدخلات اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك الدعم التنظيمي والإشراف الإداري والأصول الثابتة والموارد غير المادية، مثل تكنولوجيا المعلومات، فإن قدرة المنظمة على الاستمرار في تقديم الخدمات ستراجع.

تمويل الأصول الثابتة

٩- لاحظت اللجنة مع القلق، في سياق مماثل، تأثير سنوات عديدة من نقص الاستثمار في مباني المنظمة والأصول الثابتة الأخرى. والمنظمة في حاجة عاجلة إلى رفع مستوى التمويل الخاص بصيانة الممتلكات الموجودة والاستعداد لاستبدالها في المستقبل. وعدم القيام بذلك في الماضي تظهر آثاره بالفعل من خلال تكاليف الصيانة والتشغيل الحتمية والمرتفعة. وقد جرت بعض الاستعدادات في السنوات الأخيرة ولكنها غير كافية لتلبية متطلبات المنظمة الآن. وتوصي اللجنة بأن تلبي المنظمة الحاجة إلى التمويل المنتظم لإعادة الاستثمار في المباني والأصول الثابتة الأخرى، وأن تعترف بأنها تكلف خاصة بإنجاز الأعمال، وتدرجها ضمن الحوار الخاص بالتمويل.

مراجعة الحسابات من أجل المنظمات المانحة

١٠- أبلغت اللجنة بأن المنظمات المانحة تطلب على نحو متزايد مراجعات إضافية للحسابات للوفاء بشروطها، وبأن ذلك يحدث تكاليف إضافية غير مباشرة تتحملها منظمة الصحة العالمية. ومن الأمثلة التي ذكرت على ذلك بعثات تحقق المفوضية الأوروبية وبرنامج المعونة القطرية الفردية. وتم تذكير اللجنة بميزات مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات المعترف به منذ أمد بعيد (وإن كان لا يتم التقيد به على الدوام) في منظومة الأمم المتحدة، وتشجع اللجنة منظمة الصحة العالمية ودولها الأعضاء على المشاركة بصورة بناءة مع الجهات المانحة في تقليل أثر المراجعات المنفصلة للحسابات إلى أدنى حد.

المراجعة الخارجية للحسابات

١١- اجتمعت اللجنة، في تموز/يوليو، مع مراجع الحسابات الخارجي بواسطة مؤتمر فيديو. وأبدت سرورها عندما نما إلى علمها عدم وجود خلافات في الرأي بين الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي، ولاحظت مع الارتياح إنجاز كل تعديلات البيانات المالية لسنة ٢٠١٢ التي طلبها مراجع الحسابات الخارجي، كما لاحظت أن هذه التعديلات ليست كبيرة.

١٢- وأعربت لجنة الخبراء عن قلقها لأنها لم تستلم نسخاً من الرسائل الإدارية لمراجع الحسابات الخارجي قبل اجتماعيها. ومن ثم فإنها تتطلع إلى أن تستلم هذه الرسائل في المستقبل مع المسائل ذات الأولوية المحددة بوضوح للمنظمة.

١٣- وطلبت اللجنة كذلك أن تطلع على خطة المراجع الخارجي للحسابات فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية للمنظمة لسنة ٢٠١٣.

١٤- وأبلغت اللجنة بأن الرسوم التي حُسبت ميزانيتها لم تتغير عن الرسوم التي حصل عليها في السابق مراجع الحسابات العام في الهند، واستفسرت عما إذا كان مراجع الحسابات الحالي يستطيع أن ينهض على النحو الكافي بالعمل الذي تقتضيه ولايته. وأبلغت اللجنة بأن حكومة الفلبين تدعم بعض التكلفة اعترافاً بالفائدة التي تعود على مراجعي الحسابات فيها من الخبرة المكتسبة في هذا المجال.

إطار الرقابة الداخلية

١٥- لاحظت اللجنة أن جداول أعمال الاجتماعات الإقليمية لا تتضمن مراجعة الحسابات ولا الرقابة الداخلية ولا الشؤون الإدارية كبنود دائمة. ونظراً لأهمية الهيكل الإقليمي ومكانته في تصريف شؤون المنظمة فإننا نعتقد أن من الضروري دمج اللجان الإقليمية في إطار الرقابة الداخلية، ونوصي بأن تفترض هذه اللجان مستوى أعلى للمسؤولية على الإشراف والرقابة.

١٦- وناقشت اللجنة إطار الرقابة الداخلية الذي عرض عليها بوصفه عملاً جارياً، ولاحظت أنه يبدو أنه يركز على الضوابط المالية مع الفصل بينها وبين الموارد البشرية، وإدارة الأداء، والنتائج، والمعلومات، والرصد. ويتمثل رأينا في أن النطاق ينبغي أن يكون أوسع وأن يشمل كل عناصر الرقابة الداخلية. وشهدنا منذ اجتماعنا مسودة أخرى تجمع كل هذه العناصر.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات

١٧- تلقت اللجنة أحدث المعلومات عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وعن أهم التطورات في هذا المجال. ولاحظت أن مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات أجرى، هو وفريقه، مسحاً لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات، وأثار قلقه أن موظفي منظمة الصحة للبلدان الأمريكية غير مسموح لهم بأن يشملهم المسح. وتشككنا في مدى فعالية استعادة القدرة على العمل بعد الأعطال، والتخطيط لاستمرارية الأعمال، وسنظل نرصد هذا الموضوع.

المراقبة الداخلية

١٨- أثناء كلا الاجتماعين التقت اللجنة بمدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، سواء بصورة سرية أم في حضور أعضاء الإدارة، واستعرضت عدة أمور منها الحالة الراهنة لتوصيات مراجعة الحسابات وبرنامج العمل.

١٩- وأوصت اللجنة بأن تضع خطط تنفيذ رسمية لإغلاق بنود مراجعة الحسابات، على أن تحدد لها مواعيد واضحة، مع مراعاة مختلف درجات تقييم بنود مراجعة الحسابات من حيث تعقيدها وأثرها. وشجعت الأمانة على أن تدرج مسائل مراجعة الحسابات (المنع الاستباقي لحالات مخالفة القواعد وإغلاق استنتاجات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب، على السواء) باعتبار ذلك من عوامل تقييم إدارة أداء المديرين.

- ٢٠- ويمكن التحدي الرئيسي الآن في التقييم، حيث يلزم أن تشارك الإدارة وتحدد الأولويات.
- ٢١- واللجنة راضية عن قدرات أعضاء فريق مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ولكن لاتزال لديها شواغل بخصوص مدى كفاية موارد مكتب خدمات المراقبة الداخلية، مع كون الحاجة إلى ضمان التركيز الكافي على عمليات المراجعة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات اعتباراً هاماً في هذا السياق.
- ٢٢- ورحبت اللجنة بالتقييم الذاتي المخطط لمكتب خدمات المراقبة الداخلية، وبالاستعراض المستقل لضمان الجودة. وشجعت مكتب خدمات المراقبة الداخلية على أن يدرج في استعراض ضمان الجودة استعراضاً لمدى كفاية حجم مكتب خدمات المراقبة الداخلية، بالنظر إلى نطاق ولاية المكتب (الذي يشمل العمليات والضوابط والشؤون المالية والأداء والمساءلة والتحقق في الاحتيال، وغير ذلك.)، وإلى حجم المنظمة وانتشارها الجغرافي وما تتسم به من تعقيد.
- ٢٣- وتمت الإحاطة علماً بالعمل الجاري بشأن إطار الرقابة الداخلية. وفي هذا السياق تشجع لجنة الخبراء على توسيع نطاق تمثيله ليشمل الرقابة الداخلية والمسائل الخاصة بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى محور التركيز الحالي على المسائل الخاصة بالبيانات المالية.
- ٢٤- ولاحظت اللجنة استعداد ومرونة مكتب خدمات المراقبة الداخلية من أجل تعديل خطة عمله في غضون مهلة قصيرة عند الضرورة، وشجعت على التخطيط المبكر لخطط مراجعة الحسابات التي ينفذها كل من مكتب خدمات المراقبة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي، وذلك لمصلحة تحسين التنسيق.

الامتثال والمخاطر

- ٢٥- في تموز/ يوليو أُجري للجنة عرض توضيحي بشأن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، ولاحظت أنه يبدو أن التقدم في المستقبل سيعتمد على تعيين مدير الوحدة المنشأة حديثاً للامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات. وأقرت لجنة الخبراء بالدور الحاسم لهذه الوحدة الجديدة، وطلبت إبلاغها بهيكلها وملاكها الوظيفي بدقة واستفاضة.
- ٢٦- ولاحظت أن الإطار الجديد لسجل المخاطر المؤسسية عُرض على المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثلاثين بعد المائة في أيار/ مايو ٢٠١٣، وستواصل اللجنة استعراض التقدم المحرز، وستسدي المشورة بشأن سجل المخاطر وعملية تقدير المخاطر، وذلك بمجرد أن يكتمل إعداده.
- ٢٧- وفي تشرين الأول/ أكتوبر اجتمعت اللجنة مع المدير المعين حديثاً لوحدة الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، وأحاطت علماً بخطته في هذا المجال من مجالات العمل. وتتطلع اللجنة إلى المزيد من الحوار في المستقبل.

مسائل أخرى

- ٢٨- اجتمعت اللجنة مع ممثلي الدول الأعضاء الذين أتاحوا فرصة الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء وشواغلهم بخصوص مجموعة من المواضيع.
- ٢٩- وأجرى ممثلو المرفق الدولي لشراء الأدوية عرضاً توضيحياً تقنياً للجنة بشأن عمله والنهج الذي يتبعه.

٣٠- واضطلعت اللجنة بتقييم ذاتي لأدائها وفقاً لاختصاصاتها. ونتائج هذا التقييم متاحة في صفحة لجنة الخبراء في موقع المنظمة الإلكتروني.^١

٣١- وسوف يُعقد اجتماع اللجنة القادم في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ماريون كاودين (الرئيس)، وجون فوكس، وفريد لحد،
وماري إن كوي، وفيراثي سانتبيرابوب

= = =

١ <http://apps.who.int/gb/ieoac/index.htm> (تم الاطلاع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).